

الحكمة  
محفلة

منظومة في الحكمة والمعقول

لناظمها

المتأله آية الله الشيخ محمد حسين الاصفهاني الغروي

المتوفى سنة ١٣٦١

قدم لها ودققها

الحجة الشيخ محمد رضا الظفر

مؤسسة آل البيت (ع)  
للطباعة والنشر



# في الحكمة يخف بها

منظومة في الحكمة والعقول

لناظمها

المأله آية الله الشيخ محمد حسين الاصفهاني الغروي

المتوفى سنة ١٣٦١

قدم لها ودققها

الحجة الشيخ محمد رضا المظفر

ليتو غراف الكرمانى - قم : عشقعلی





# بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدمة

### ترجمة المؤلف

١٢٩٦ — ١٣٦١

هو الشيخ محمد حسين ابن التاجر المعروف الحاج محمد حسن  
الاصفهاني الذي سكن الكاظمية المنتهي نسبه الى الحاج محمد اسماعيل  
الذي ارتحل من نخبوان الى اصفهان وسكن فيها .  
ومن أجل هذا لقب شيخنا بالاصفهاني ، وإلا فهو نخبواني  
الأصل .

ولقب شيخنا أيضاً بـ ( الغروي ) ، لأن الغري مسقط رأسه  
( وكانت ولادته فيه أول محرم سنة ١٢٩٦ ) . ولأنه معهد دراسته

وهدنوبه . وكان انتقاله ثانياً الى النجف الأشرف من الكاظمية في  
أول شبابه في أخريات العقد الثاني من عمره . وبقي فيها إلى أن وافاه  
الأجل في الخامس من شهر ذي الحجة سنة ١٣٦١ .

فقد توفي وهو ابن خمس وستين سنة ، ودفن في الحجرة  
اللاصقة لمنازة الحرم العلوي الشمالية من الجانب الشمالي لها . وكان  
يوم وفاته يوماً مشهوداً في الغري ، فأقيمت له عدة مجالس لفاتحة في  
كبريات مدارس النجف الدينية وجوامعها ، عدا المدن العراقية  
والإيرانية .

\* \* \*

وقد سبق أن ترجمت لأستاذنا العظيم في مقدمة حاشيته القيمة  
على مكاسب الشيخ الأنصاري قدس سره ، حينما طبعت سنة ١٣٦٣  
أي بعد وفاته بسنتين . ونُشرت هذه الترجمة مرة أخرى - بعد  
اجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها - في مقدمة كتابه (الاجارة)  
المطبوع سنة ١٣٧٥ .

أما الآن - وقد طلب مني تقديم منظومته (تحفة الحكيم) هذه -  
فما أراني بحاجة إلى تكرار ما كتبت عنه سابقاً ، وقد أصبح في متناول  
الجميع . وإنما المهم في هذه المقدمة أن نتحدث عن نفس هذه

المنظومة الجليلة ، وقد قلت فيها سابقاً في تلك المقدمة :  
« وأعلى آثاره الفلسفية وأعلاها ارجوزته في الحكمة والمعقول  
( تحفة الحكيم ) التي هي آية من آيات الفن ، مع أسلوبها العالي  
السهل الممتع . جمعت أصول هذا الفن وطرائف هذا العلم بتحقيق  
كشف النقاب عن أسرارهِ وأزاح الستار عن شبهاته » .

« وإن دلت على شيء ، فإنما تدل على أن ناظمها من أعظم  
فلاسفة الاسلام الذين لا يسمح بمثلهم الزمن إلا في فترات متباعدة ،  
لولا أن شيخنا غلب عليه الفقه والأصول وانقطع اليهما عن الظهور  
بالفلسفة » .

واستشهدت بعد ذلك بعدة آيات من الارجوزة للتدليل على  
براعتها الفنية . ثم قلت بالأخير :

« فتأمل في هذا البيان الجزل ، والاسلوب السهل ، والتعبير  
الرصين عن أدق معاني الفلسفة ، بغير تكلف ، وبلغة سليمة  
خاصة . ومن أين متحت ذلك في هذا القلب تغترف الماء الزلال ،  
بل الدرّ الثمين . وما سقناه فإنما هو غيض من فيض . . . » .

وأعود الآن فأقول - بعد ١٤ عاماً ولا أزال على رأيي - :  
إن كل ما في هذه الارجوزة العلمية هو من النظم المختار البارِع ،

في سهولة عبارته وجزالة بيانه ، في حدود ما يسمعه نظم ارجوزة مقيدة بوزن وقافية ، مع مراعاة الاختصار والايجاز .

ومن النواذر جداً في الاراجيز أن تبلغ هذه السهولة والجزالة . وإذا أردنا مقارنتها بمنظومة الحكيم المتأله الحاج هادي بن مهدي السبزواري المتوفى ١٢٨٩ ، فانا نجد الفرق عظيماً جداً .

وأعتقد أن الذي دفعه الى نظمها هو تلافي ما في ارجوزة السبزواري من ناحية الأداء والمادة العلمية ، لتحل محلها عند طلاب الفلسفة ، لأن في منظومة السبزواري من الخلل في الأداء وفي الالفاظ باختزالها واشتقاقاتها وتعقيدها الشيء الكثير الذي كاد أن يسقطها عن درجة الاعتبار والاستفادة .

وإذا قدر لارجوزة استاذنا أن تشرح شرحاً يليق بها ، فانها لا شك ستكون موضعاً للعناية بالدرس والتدريس ، لما يلاقيه طلاب الفلسفة من العناء المرهق في تعقيد منظومة السبزواري وشرحها المرجحي له ، ذلك الشرح الذي زادها تعقيداً وغموضاً لم نعهده لكتاب آخر ، لا في الفلسفة ولا في غيرها . وعلى الرغم من ذلك كله هو موضع اقبال الطلاب المبتدئين في دراسة الفلسفة ، والسر



فما أعتقد هو اختصاره وجمعه لأصول الفن وسلامة أكثر آرائه  
الفلسفية .

فلذلك أجد من الأجدر أن تشرح ارجوزة استاذنا شرحاً  
واضحاً مختصراً لتحل محل منظومة السبزواري . وقد علمنا أن  
الحكيم الجليل استاذ هذا الفن المرحوم ميرزا مهدي الاشتياني  
( المتوفى ١٣٧٢ ) انبرى لشرحها ، وهو موضع ثقة طلاب هذا  
الفن ، ولكن الأجل لم يممه لإكماله فقد انتهى به الى مبحث  
الوجود الذهني . ولو تم لكان له شأن كبير في دراسته .

وعسى أن يعي الله تعالى من يتلافى هذا الأمر بعد نشر  
هذه المنظومة ، ليقرب هذا الفن إلى الافهام . ويربح طلابه من  
العناء وقتل الوقت الثمين فيما لا جدوى فيه : من حل عبارة ،  
أو توجيه تركيب ، أو تخريج لفظة - كما صنع الحكيم السبزواري  
في شرح منظومته - بلا ضرورة لذلك ، ولا فائدة ، حتى الفائدة  
من ناحية لغوية . ولو سلمنا جدلاً أن هناك فائدة لغوية ، فانما هي  
على كل حال استطراد غير مرغوب فيه ، ثم هي - بعد ذلك -  
إفحام لفن أجنبي في فن دقيق يربك فيه تسلسل الفكرة وأدائها ،  
وفهمها بالأخير .

وتقديم هذه المنظومة للنشر - الآن - هو باكورة العمل للاستفادة منها ، وأول خطوة لتهيئة شرح جدير بها . فاني لأرجو - إذ تصبح في متناول الجميع - أن يتسابق علماء هذا الفن الذين يمتنهم أمر طلابه إلى شرحها شرحاً واضحاً سهلاً ، فيمكث ما ينفع الناس في الأرض ويذهب الباقي جفاه .

\* \* \*

وقبل أن أختم كلمتي أجهد من اللازم عليّ أن أعلن شكري وتقديري لأخي في الله الصفي وزميلي في الدراسة أيام حضورنا على درس استاذنا العظيم في أصول الفقه ، وهو الاخ العلامة الجليل الحاج الشيخ نصر الله الحلخالي . إذ تقدم اليوم لنشر هذه المنظومة الثمينة . وليس شكري له إلا الجانب الوفاء الصادق لاستاذه واخلاصه في تقديره ، مع الرغبة المؤمنة في نشر المعرفة .

وعسى أن أكون قد ساهمت معه في هذه الخدمة بتقديم المنظومة وتحقيقها وتصحيحها . وفقني الله تعالى وإياه لأداء الخدمة الصحيحة النافعة إنه أكرم مسؤول

محمد رضا المظفر

٣ ذي القعدة سنة ١٣٧٧

## بسم الله الرحمن الرحيم

يا مبدأ الكل اليك المنتهى	لك الجلال والجمال والبهاء
يا مبدع العقول والأرواح	ومنشئ النفوس والأشباح
كل لسان الكل عن ثنائك	وضل في يدياء كبرياتك
أنت كما أثنت يا رب على	نفسك لا أحصي ثناء لا ولا
صل على فأنح باب الرحمة	وخاتم الرسل نبي الأمة
معلم الحكمة والكتاب	وقائد الخلق إلى الصواب
وآله الغرّ الولاة السادة	في ملكوت الغيب والشهادة

\* \* \*

وبعد حمد الله حق حمده	يقول عبد الله وابن عبده
(محمد) هو (الحسين) النجفي	عامله الله بلطفه الخفي
فضيلة الحكمة في العلوم	تعرف من فضيلة المعلوم

وكيف وهي عند أهل المعرفة	معرفة الواجب ذاتاً وصفه
وصنعه من أمره وخلق	وجعه للكل بعد فرقه
وهذه منظومة في الحكمه	حاوية اصولها المهمه
وانها لدى النفوس الملهمة	صحيفة من صحف مكرمه
وهو كتاب احكت آياته	وفصلت بالحق بيناته
وفيه من لطائف المعارف	ما هو قرة لعين العارف
وكيف والمنعموت فيها الحق	واحق باتباعه أحق !
وسمتهاب (نخفة الحكيم)	معتصماً بالواهب العايم

### تعريف الوجود

أخذ كالرسم لدى التحقيق	يوصف بالاسمي والحقيقي
ولا يقال في جواب (الشارحه)	إلا حدود أو رسوم شارحه
وليس للوجود معنى ماهوي	وإن شرح اللفظ شأن اللغوي
فليس مفهوم الوجود يُعرف	إلا بلفظ هو منه أعرف
وكنههُ يُعرف بالشهود	لا غير كالرسوم والحدود
بل تستحيل صورة علميه	في النفس للهوية العينية

## اصالة الوجود

يختصُّ بالوجود طردُ العدم	إذما سواه عَدَمٌ أو عَدِي
وليست العلة المعلول	مناطَ طرد العدم البديل
وهو مدار الوحدة المعبره	في الحمل بل كانت به المغايره
ومركز التوحيد ذاتاً وصفه	وفعلاً ايضاً عند أهل المعرفة
وكونه مطابقَ العنوان	بالذات عينُ الكون في الأعيان
وليس في ثبوته لذاته	غناه عن جميع حيثياته

## اشترك الوجود

الحق أن صحة التقسيم	علامة الشركة في المفهوم
ووحدة النقيض خير شاهد	فواحد ايضاً نقيض الواحد
ولا يزول القطع بالوجود	بالشك في ماهية الوجود
وليس ما في الكون إلا آيه	والاتحاد مقتضى الحكاياه
إذ لا تحاكي كثرة بالذات	عن واحد في الذات والصفات
وليس في الشركة من تشبيهه	والفضل لا يبلغ شأن ذيه

## زيادة الوجود على الماهية

لا ريب في زيادة الوجود	معنى على ماهية الوجود
وإنما الوحدة والعينية	في الذهن والخارج في الهويه
لسلبه عنها بسلب ذاتي	ولاقتقاره إلى الاثبات
والسلب لا ينفي سوى العينية	لصحة السلب مع الجزئية
ومورد البحث هي الشخصيه	فيبطل الشائع بالكلية
ولانفكاها لدى التعقل	عن الوجودين بلا تعمّل
ثم اتحاذ الكل ليس يعقل	إلا محاذاً وكذا التسلسل

الواجب لا ماهية له

ليس لذات الحق حدٌ ماهوي	بل ذاته نفس وجوده القوي
والعرضي دائماً مُعَلَّلٌ	فيلزم الدور أو التسلسل

حقيقة الوجود تشكيكية واحدة

حقيقة الوجود حقاً واحده	ووحدة المعنى عليها شاهده
وليست الوحدة ماهويه	جنسية نوعية صنفية

وليست الوحدة أيضاً بالعدد	بل هي ظل وحدة الحق الأحد
وهي على وحدتها بسيطة	لها مراتب بها محيطه
ومابه التشكيك والتشريك	عين الوجود ماله شريك
وقيل بل حقايق مغايره	ووحدة الكثير منه ظاهره
ومن يقول أنها ذات حصص	فليس بالمعنى الأعم بل أخص
لأنها في هذه الطريقه	تجليات نير الحقيقه

### إثبات الوجود الذهني

نلشيء نحوان من الظهور	ففيه عيني ومنه نوري
وليس للمحال والمعدوم	مطابق في خارج المفهوم
وهكذا عوارض الماهيه	كالوحدة الصرفة والكلية
فالعلم بالكل وجود الكل	في النفس لكن بوجود ظلي
وليس الاعتبار بالمفهوم	في الحكم إيجاباً على المعدوم
بل اعتبار الفرض والتقدير	وأنه نحو من الحضور
وليس فيه وحدة الاثنين <sup>(١)</sup>	ولا قيامه بموضوعين

(١) كما عن المدقق الطهراني في معجته .

فانه المعارض المنهيه	وليس من عوارض الهويه
وليس يقتضي انحفاظ الذات	الجمع بين المتقابلات
إذ ماله تقابل بالذات	ما كان بالشائع لا بالذاتي
والعلم بالجوهر كيف وعرض	والجوهر المعلوم كيف بالعرض
بل هو عقل عاقل معقول	وليس في النفس له حلول
قيل <sup>(١)</sup> لا كيف على المرسوم	والعلم من مقولة المعلوم
وصح في الأول دون الثاني	فانه يخالف البرهان
والانقلاب ليس بالسديد <sup>(٢)</sup>	إلا على إصالة الوجود
لابصح الالتزام بالشبح <sup>(٣)</sup>	فانه إنكار ما قد أتضح
والشبح اللازم للهويه	فلم يكن مطابق الكيفية
والفرق <sup>(٤)</sup> بالقيام والخصوص	قول به وليس بالمعقول

(١) كما عن المحقق الدواني .

(٢) كما عن السيد السند .

(٣) كما عن جماعة من الحكماء .

(٤) كما عن القوشجي .



إذ ليس ما هناك موجودين      ولا اتحاد للمقولتين  
وليس للحصول في المجرد      معنى سوى الحلول بالتجرد

### المقول الأول والثاني عند الحكيم والميزاني

ما كان في العين له عروض      فالصدق فيها لازم مفروض  
وحيث لا عروض في العقل      فذاك معقول بوصف الأول  
وماله العروض في العقل أعم      من حيث صدقه وإن خص وعم  
فكل معقول يسمى الثاني      بالصدق في العقل لدى الميزاني  
وبالعروض فيه والتعميم      في صدقه الثاني لدى الحكيم

### تقسيم الوجود والعدم إلى المطلق والمقيد

الحق أن مطلق الوجود      يوصف بالاطلاق والتقيد  
والمطلق المحمول في التفضيه      على الوجود أو على الماهيه  
والعدم المطلق سلب المطلق      مضافاً ومحضاً بقول مطلق  
والربط في الهليّة المركبه      مقيد حيث تكون موجه  
وسلبه مقيد من العدم      لا ربط سلبه ولا المعنى الأعم

## الأحكام السلبية للوجود

إن الوجود في تطوراته أمرٌ بسيطٌ بتمام ذاته  
فانه بمقتضى المقابلة مقابل للعدم البديل له  
فليس ذاته عدا طرد العدم فهي بسيطة على الوجه الأنم  
من دون حاجة إلى مقوم في ذاته ولا إلى مقسم  
للخلف في الأول بالوجدان والانتقال بين في الثاني  
وحيثما يمتنع التحليل فطلق التركيب مستحيل  
وكل ما يعرض للماهية بالذات منفي عن الهويّة

### تكثر الوجود بالتشكيك وبالمابهة

لا يتكثر الوجود وحده إلا بما ليس ينافي الوحده  
ففي الوجود كثرة نوريه بالذات كالعوالم العقليه  
فانها مراتب مشككه فذاتها فيما به مشتركه  
وامتنع التشكيك في المعاني وليس فيه للوجود ثان  
فانها بذاتها تختلف وليس فيها ما به تأتلف  
وكثرة أخرى له بالمرض فانها كثرة أمر عرضي

ووجدة الحقيقة العينية      تجماع الكثرة في الماهية  
إذ ليس في الوجود للماهية      تخلل فكيف الاثنينية  
المعدوم ليس بشيء

بالذات لا ثبوت للماهية      وحيث لا ثبوت لا شيء  
بل الثبوت يتبع الهويّة      عينية تكون أو ذهنية  
وليس للعلم بها في الأزل      شهادة لما يرى المعتزلي  
إذ صفة العلم بها لا تقتضي      ثبوتها بالذات بل بالعرض  
وأنها واجدة لذاتها      في العقل كالأمكن من صفاتها  
ولا ينافي الوصف بالضرورة      فانها ما دام بالضرورة  
وليس للمعدوم في الإخبار      عنه سوى الفرض والاعتبار  
والعقل قد قضى بنفي الواسطة      والشبهات كلها مغالطة  
إذ الوجود نفسه الوجود      فهو بنفس ذاته موجود  
وليس ما يعرضه الكليه      في الذهن آيّا عن الشخصيه

وليس في الجنس البسيط الخارجي

تقوم بنوعه في الخارج

## عدم التمايز في الاعداد

لا ريب في وحدة مفهوم العدم      إلا إذا كان بغيره استتم  
وليس للمفهوم من مصداق      له تمايز على الإطلاق  
إذ يقتضي التميز التبعينا      فاللا تناهي فيه عاديّتنا  
وحيث ليس ميزه معقولاً      فليس علة ولا معلولاً

## امتناع إعادة المعدوم

وجود كل شيء الهويّ      وهي مناط ذاته الشخصية  
فلا وجودان لذات واحدة      ووحدة الذات عليه شاهده  
ومنه لا تكرار في التجلي      إذ التجلي بوجود فعلي  
وليس للمعدوم ذات أبداً      والخلف من جواز عوده بدا  
بل قيل في رجوعه لأيسره      لزوم كون الشيء قبل نفسه  
وجاز أن يوجد من كتم العدم      مماثل المعاد مثل ما انعدم  
ورفعُ الامتياز وجه منعه      ووضعهُ مستلزم لرفعهِ  
وعود شيء يقتضي عود الملل      على النظام في الثواني والأول

وليس نشر البدن الرميم	وحشره إعادة المعدوم
ولا انعدام عند تلطيف البدن	بل عينه باقى على وجه حسن
والنشآت كلها منازل	للفيض وهو للصعود نازل
مقتضى الخروج من حدٍ إلى	حدٍّ هو البقاء عند العقلا
والامتناع لازم الهويّة	لا لازم الماهية الكليّة
والاحتمال مقتضى الامكان	لا الجزم بالشيء بلا برهان

### دفع شبهة المعدوم المطلق

العدم المطلق حتى الذهني	لا يمنع عن وجوده في الذهن
إذ البديل للوجود ليس ما	يكون عنواناً وذاتاً عدما
لكنه لا فرد للمعدوم	ولا له حكم على المفهوم
ولا على ثبوته بالشائع	إذ هو خلف أو خلاف الواقع
بل هو عنوان لذات باطله	مفروضة الثبوت عند العاقله
والحكم باعتبار تلك الذات	وهي مناط النفي والاثبات
والحمل فيه لا بنحو البتّ	فان عقد الوضع غير بتي

## مناط الصدق في القضايا

مواطن صدق نسبة القضية	خارجها إن تك خارجيه
كذا الحقيقية في المشهور	بمقتضى التحقيق والتقدير
وجاء نفس الأمر في الذهني	وعاء صدق النسبة الحكميه
لكن نفس الأمر ليس يقتضي	نحو أمن الثبوت إلا العرضي
وليس للذاتي مدخليه	بل هو كالتقضية الحينيّه
وقيل نفس الأمر عقل جامع	وهو لكل ما سواه واقع
لكنه لا لخصوص المصادقه	فكيف تختص بها المطابقه
إذ فيه مع وحدته - كما اشتهر -	كل كبير وصغير مستطر
وقيل في الكاذب إدراك فقط	إذ لا يسوغ منه تصديق الغلط
وليس علم العقل بانفعالي	بل هو فعلي بلا إشكال
وحيث أنه وجود كلي	فهو بنفسه وجود الكل
والكل من حيث الوجود لا العدم	

هناك موجود على الوجه الأتم

فالكذب لا بحدّه موجود فيه وإلا لزم التقييد

## أقسام الجمل وما هو معمول بذاته

الجمل للشيء بسيطاً يُعرف	وجمل شيء شيئاً المثلث
وليس جمل الذات ذاتاً يُعقل	إذ ليست الذات لها التغلغل
كذلك لا يعقل جمل الذاتي	أو عرضي لازم للذات
ولا كذلك العرض المفارق	فإن إمكان الثبوت فارق
والحق معمولية الوجود	بالذات لا ماهية الوجود
لوحة المفاض والافاضه	ذاتاً بلا ريب ولاغضاضه
وأن معمولية الماهية	تستلزم الضرورة الذاتية
إذ لازم التقرر الوجودي	لذاتها ضرورة الوجود
ومقتضى تقرر الذات فقط	جمل الوجود ليس ماسواه فقط
ويلزم التشكيك في الماهية	وهو محال لا كذا الهويّة
وجعلها عين التعلّقيّة	لذاتها بجاعل الماهيّة
فذلك كالذاتي للمقوله	مع أنها بدونه معقوله
كذلك بالحقيقة العينية	نكثرت الماهية النوعية

وليس بين الذات والمجمول	الحملُ إلا وُلِّيُّ بالمعقول
وليس من مقولة المضاف	كل مقولة لدى الانصاف
ولا انحصار قط للسكلي في	فرد بلا حمل الوجود فاعرف
والانصاف باعتبار العقل	فليس ذاتاً قابلاً للجعل

### تقسيم الوجود إلى المحمولى وغيره

ثبوت شيء كونه المحمولى	وهو على قسمين في المعقول
فرايطيٌّ ناعتيٌّ يقتضي	ثبوته لغيره كالعرض
وثابت لنفسه كالجوهر	وعنه بالنفسي فليعتبر
وما عدا الحق به موجود	وهو بنفسه له الوجود
وما هو المعدود في الروابط	فهو وجود رابط لا رابطي
وخصٌّ بالهلية المركبه	مالم تكن سالبة بل موجبه
وهو وراء النسبة الحكيمه	مناط الاتحاد في القضيـه
الكل في جنب الوجود المطلق	بالذات عين الربط والتعلق
ففي قبال ذاته القدسيه	روابط ليس لها نفسيه



## مواد القضايا وجهاتها

كيفية النسبة واقعيه	وقد تسمى عنصر القضية
وفي اعتبار العقل تدعى بالجهه	تسمية اللفظ بها متجهه
وهي ضرورة ولا ضروره	في النفي والاثبت بالضروره
وليس شيء علة لنفسه	لا لانعدامه ولا لأبسه
بل إن يكن مطابق الموجود	بذاته فواجب الوجود
وممكن إن كان لا بذاته	بل باعتبار بعض حيثياته
ويوصف الوجود أيضاً بهما	غنىً وفقراً في كلام الحكماء

## الجهات اعتبارية

وليست الجهات في الذهن فقط	ولها مطابق في العين قط
وجودها الرابط في الأعيان	والرابطي منه في الأذهان
فالحق أن مقتضى المقابله	(إمكانه لا) غير (لا إمكان له)
وهكذا رفع الوجود الرابطي	ليس تقيضاً للوجود الرابط
وفرض عينيتها في الممتنع	خلف وليس ربطها بممتنع

والخلاف في الممكن والتسلسل      يقضي بكل منهما التأمل  
كذا الوجوب إن يكن في العين      فقتضاه أحد الأمرين

### أقسام الجهات

ويوصف الكل بوصف (الذاتي)      عند اعتبارها لنفس الذات  
وماعد الامكان (غيرياً) يقع      وفيه لا تقلابه قد امتنع  
ويوصف الجميع (بالقياسي)      والفرق واضح بلا التباس  
إذ لا اقتضاء في القياسي كما      يكون في الغيري عند الحكماء  
بل الملاك محض الاستدعاء      طوراً وطوراً عدم الإيلاء  
وباعتبار اللازم المحال      تدعى (وقوعياً) في الاستعمال

### ( مباحث خاصة بالامكان )

منها :

ومعنى الامكان لدى العموم عم      فانه سلب ضرورة العدم  
لكنه بالنظر الخاصوي      سلب الضرورتين بالخصوص  
وثالث وهو أخص منها      سلب الضرورات جميعاً فعلمنا

وليس للامكان الاستقبالي      في نظر التحقيق من مجال  
ومنها :

ليس من العوارض العينية      إمكان شيء وكذا الذهنية  
بل العروض فيه بالتحليل      ليس إلى سواه من سبيل  
ومنها :

وحيث أن طبعه اللا اقتضا      لا يقتضي مقتضياً ومقتضى  
والسلب فيه عندهم تحصيلي      من دون إيجاب ولا عدول  
ومنها :

والاحتفاف بالضرورتين لا      يأباه إذ لا يقتضي المقابل  
ومنها :

والافتقار لازم الامكان      من دون حاجة إلى البرهان  
بل هو عينه إذا ما قد نسب      إلى الوجود كالغنى فيما يجب  
والقول بالبخت والاتفاق      مع فطرة العقل لني شقاق  
وقيل: يستلزم سلب الشيء      عن نفسه . وليس ذا شيء  
إذ ليس جعل الشيء بالمثلث      بل هو بالذات بسيط فاعرف

لا سلبها عن نفسها بالذات	فنفية يفيد نفي الذات
يلزمه ، كلا ، ولا المثليين	ولا اجتماع المتناقضين
بمعين طرد العدم البديل	لوحدة الحصول والتحصيل
مطابق وصورة عينيه	وليس للتأثير والعليه
يوجب محذوراً ولا تسلسلا	وكونها الرابط في الخارج لا
	ومنها :

في لازم الذات ولن يفترقا	لا فرق ما بين الحدوث والبقا
ينافي الاستقلال في التحقق	كذا الوجود الرابط التعلقي
فانه عقلاً قياس باطل	ولا يقاس بالمعدّ الفاعل
	ومنها :

إمكانها وهكذا الهويّة	وعلة الحاجة في الماهية
فانه كيفية الاتية	وليس للحدوث من عليه
على الوجود لا متناع ذاتي	فلا يجوز سبقه بالذات
لذا الوجود بالوجوب اقترنا	وعلة الحاجة علة الغنى

والفقر والغنى هما سَيَّانِ	في مقتضى الوجوب والامكان
إذا الوجوب علةٌ، لا قدمه	ففي ثبوت الفقر يغنى عدمه
والعدم السابق للحدث لا	يستلزم الدور كما قد أشكلا
فانه بنفسه شرط الأثر	وقيده في دخله لا يعتبر
وليس شرطاً حيث لا يقارنه	لا أنه مقابل يباينه

### نفي الأولوية الذاتية والغيرية

العقل حاكم على الماهية	بسلب الأولوية الذاتية
بل حيث لا ثبوت للماهية	لا يعقل التأثير والعليه
ويستحيل أن يكون الذاتي	بفرضه مقتضياً للذات
كذلك الأولوية الغيرية	لا تقتضي الوجود للماهية
فانها بالفرض مع رجحانها	من قبل الغير على إمكانها
فصح ما إلى الحكيم قد نسب	لا يوجد الشيء إذا ما لم يجب

### الامكان الاستعدادي

لكل ما في العالم الجسماني	يكون نحو ان من الامكان
---------------------------	------------------------

فهو الذي يعرض نفس الذات	فنه إمكان يسمى ( الذاتي )
يتبع عدة من المبادي	ومنه ما يدعى ( بالاستعدادي )
بل هو من أوصاف ما بالقوه	وليس الامكان بمعنى القوه
وذاك عين الاعتبار الذهني	فتلك كيفية أمر عيني
وخص بالمقبول ذاك الآخر	وتلك للقابل وصف ظاهر
ميز بضعف فيه واشتداد	وليس للامكان الاستعدادي
فانه حيثية عقلية	أو بزواله أو الفعلية
بالذات لا الامكان الاستعدادي	بل هي من صفات الاستعداد

### الحدوث والقدم

حدوث شيء كونه بعد العدم	وفي قبالة المسمى بالقدم
والعدم السابق بالزمان	يخصص الحدوث بالزماني
وما يكون سبقه بالذات	يوجب عنوان الحدوث الذاتي
هو الملاك دون سبق السبب	فانه عن الحدوث أجنبي
كذا الذي إلى الوجود ينسب	لكونه لا شيء لولا السبب

والمدم الاول بالمباين	يوصف والاخير بالمقارن
وقيل للخلق حدوث دهري	لسبقه حقيقة بالأمر
فيقتضي اللاحق سبق المدم	بمقتضى ترتيب العوالم
ومقتضى طولية السلاسل	ليس سوى تفاوت القوابل
وليس بينها انفكاك فالمدم	مجامع لها فلا يأبى القدم
والحق أن العالم الجسماني	عقلاً وتقللاً حادث زماني
إذ مقتضى تجدد الطبائع	حدوثها الثابت في الشرايع
فهي لها في كل حد عدم	وليس للمجموع منها القدم
إذ ليس للكل وجود آخر	فالكل حادث وهذا ظاهر
لكنه تجدد المفاض لا	يأبى دوام الفيض عند العقلا
وليس معنى للحدوث الا بعمي	مع قدم الوجود غير الاسم

مراجع حدوث العالم فيما لا يزال

ليس الحدوث صفةً عينيه	بل هو كالذاتي للهويه
فجعلها جعل حدوثها بلا	مخصص إذ لم يكن معللا

الوقت عند بعضهم مخصّص وهو كغيره فلا يخصّص  
كذا الارادة الجزافية لا تعقل بل تستلزم التسلسلا  
وهكذا المصلحة المرجّحه إذ ليس ترك الجود فيه مصلحة

### أقسام السبق والحق

والسبق بالزمان والعلية والطبع والرتبة والماهية  
ومنه ما يدعى بسبق شرفي ومنه بالسرمد والدر صف  
والسبق بالحق وبالحقيقه زيادة دقيقة رقيقة  
وكل ما للسبق من حيثيه يكون للحق والمعيه  
والسبق بالذات لدى الاعلام ليس بنفسه من الاقسام  
بل جامع للسبق بالعلية والسبق بالطبع وبالماهية  
والسبق بالرتبة منه حسي ومنه عقلي بغير لباس  
فنه وضعي ومنه طبيعي ترتيبه لا سبقه بالطبع  
وخص مثله بالانقلاب أخذاً من الباب إلى الحراب

### ملاك السبق بأقسامه

إن ملاك السبق في الزماني عين ملاك السبق في الزمان



لكن في هوية الزمان	السبق واللاحق ذاتيان
وفي الزمانيّ هما بالعرض	مالهما سوى الزمان مقتضٍ
والسبق واللاحق بالعلية	ملاكه الضرورة الذاتية
كذلك إمكان الوجود يعتبر	للسبق بالطبع لدى أهل النظر
والمبدأ الملحوظ عند النسبة	لما له تقدم بالرتبة
واعتبروا للسبق بالتجوهر	ثبوته المعروف بالتقرر
والفضل لاختيار أمر فاعرف	لما له تقدم بالشرف
والواقع المحض ونفس الأمر	للسبق بالسرمدة أو بالدهر
ومطلق الثبوت للحقيقي	والشأن للتقدم الدقيق

### القوة والفعل وأقسامها

للشأن والقدرة تأتي القوّة وفي قبال الضعف واللاقوّة  
وهكذا للصفة المؤثره وهي نعم القدرة المفسره  
وشأنها القبول في المنفعل  
والحفظ أيضاً أو خصوص الأول

فتارة مثل هيولى الفلك	قوة أمر خاص كالتحرك
وتارة كقوة الحيوان	تقبل عسدة من المعاني
وقد يكون شأنها القبول	لكل أمر كاهيولى الأولى
وقوة الفاعل مثل القابل	فى كل ما مرّ بلا تفاضل
وما يكون مبدأ التأثير	فقد يكون مبدأ الكثير
وقد يكون مبدأ الواحد عن	شعوراً ولا عن شعور فاعلمن
ففاعل الواحد عن إدراك	ما هو كالنفوس للأفلاك
وعادم الشعور مما قد مضى	إن فقد التّقويم يدعى عرضاً
وفى البسيط إن يكن مقوّمًا	كلما والنار طبيعة سما
وصورةً نوعية إن كان فى	مركب كما يراه الفيلسفى
وفاعل الكثير عن شعور	كقدرة الحيوان فى المشهور
ومنه ما كان بلا التفات	وذاك مثل قوة النبات

سبق القوة على الفعل وعدمه

الفعل مشروط بنفس القدرة ليس بسبقها عليه رعبه

وإن تكن سابقة بالذات بل بالزمان دائم الأوقات  
وليس سبقها عليه يقتضي في صفة القوة للتبعض  
إذ ليست القوة إيجابيه بل هي ما يقابل الفعلية  
ولا تقاس القوة الفعلية بالانفعالية في المعية  
إذ ما به القوة والفعل معا في الانفعالية لن يجتمعا  
والسبق للقوة لا ينافي تقدم الفعل لدى الانصاف  
إذ قوة الشيء على شيء لها فعلتان مبدأً ومنتهى

### الماهية ولواحقها

ماهية الشيء كما نراه هو المقول في جواب ماهو  
وليس دعوى الحصر في الجواب عن الحقيقية بالصواب

إذ ليس شرح اللفظ معنى الشارحه

كما به تقضي النصوص الواضحه

وهي مع الوجود بالحقيقة موسومة بالذات والحقيقة<sup>(١)</sup>  
وكلها من خارج المحمول بوصف بالثاني من المعقول

(١) تدعى باسم الذات والحقيقة : نسخة بدل .

وإنها واجبة في ذاتها	لمحض ذاتها وذاتياتها
وما سواها ليس عين الذات	ولا مقومة لها كالذاتي
فصح سلب المتقابلات	سلباً بسيطاً عن مقام الذات
بل قيل لا تقييد للسلوب	وإنما التقييد للسلوب
فهذه السلوب غير موجبه	رفع النقيضين ولو في المرتبه
لكن في العوارض الذاتيه	يقدم السلب على الحيثيه
وليس حيثية كل عارض	حيثية الذات بلا معارض

#### اعتبارات الماهية

الشيء إن قيس إلى سواه	له اعتبارات بمقتضاه
وهي بشرط الشيء أو بشرط لا	أولاً بشرط الشيء فيما عقلاً
وليس معنى اللابشرط المقسمي	إلا المقيس منه دون المبهم
والمبهم الخالي عن القياس	إلى سوى الذات بلا التباس
واللابشرط ليس بالمقسم قط	إلا بتلك الاعتبار فقط
وما هو القسمي منه مطلق	عما عداها وبه يفرق
هو الطبيعي بقول الحكماء	لا ما يسمى مفسماً أو مبهما

وليس ذهنياً كما قد اشتهر	إذ ليس الاعتبار قيد المعتبر
والاعتبارات لها المقابلة	لا كل ما يكون الاعتبار له
وللطبيعي حصص عينيه	تطابق الموصوف بالكلية
وفي الوجود تابع لما وفي	لوازم الوجود أيضاً فاعرف
وهو بنفسه له الكلّيه	في الذهن لا الهوية الذهنية
ولا تقاس الحصة العينية	في الصدق والتطبيق بالذهنية
إذ موطن التطبيق في العقل فقط	وليس للخارج حظ منه قط

### بعض أحكام أجزاء الماهية

إن الهيولى هي عين الجنس	من حيث ذاتها بغير لبس
كذلك الصورة عين الفصل	لا فرق ما بينهما في الأصل
والفرق بينها بالاعتبار	ومنه الاختلاف في الآثار
فبدأ الجنس الطبيعي إذا	لو حظ لا بشرط جنساً أخذاً
وهي هيولى إن يكن بشرط لا	ومبدأ الفصل كما قد فصلا
وليس للواحد من جنسين	عَرَضاً بل أرب ولا فصلين

وربما لا يعلم المقوم      بل قال قوم لا يكاد يُعلم  
 فلازم الفصل مكان الفصل      يؤخذ تعريفاً به للأصل  
 وربما يُوضع لا زمان في      موضع فصل الشيء إذ لم يعرف  
 ولازم الفصل يسمى المنطقي      وهو اصطلاحاً غير ما في المنطق  
 ومبدأ الفصل هو الحقيقي      كجوهر النفس على التحقيق

إن حقيقة النوع فصله الأخير

شيئية الشيء بعينه الصورة      وفصله الأخير بالضرورة  
 وكل ذاتياته الطولية      مطوية في الصورة النوعية

كيفية التركيب في الأجزاء الجديدة

تعدد الاجزاء في المركبه      في الذهن ثابت كما في المرتبه  
 هكذا في العين لكن بالعرض      ولا كذا البسيط ذاتاً كالعرض

خواص الأجزاء

السبق للجزء على الكل وجب      وذلك علة الغنى عن السبب  
 وسبقه في عالم التقرر      وهو ملاك السبق بالتجوهر

فباعتبار الذهن يدعي بينا	وباعتبار العين هذه بالغنى
والكل مع أجزائه بالأسر	واحدة ذاتا بغير نكر
وباعتبار لهما التغاير	بالسبق والحق وهو ظاهر
واللابشرط دائم للسبق على	كل الذي بشرط شي سُقلا

### لزوم الحاجة بين أجزاء المركب

لا بد في المركب الحقيقي	من نحو وحدة على التحقيق
فالافتقار بين جزئه بدا	إذ كل فعلين لن يتحدا
وصحة الحمل لأجل الوحدة	لا الاعتبار اللابشرط <sup>(١)</sup> وحده

### التشخص

إن الوجود مابه التشخص	ولا يكاد غيره يُشخص
إذ غيره ماهية كلية	فضمها لا يقتضي الشخصيه
بل يقتضي التمييز والتحصصا	به التميز فارق التشخصا
فلا ترى شخصا من الذوات	مالم يكن مشخصا بالذات

(١) في نسخة ( لا الاعتبار اللا بشرطي ) .

## أنحاء التشخيص

ما كان ماهيته هويته      ففي مقام ذاته شخصيته  
 كواجب الوجود بالذات فقط      وليس للممكن حظ منه قط  
 إذ الوجود فيه والشخصية      كلاهما يغاير الماهية  
 واختلف مراتب الممكن في      حاجتها إلى التشخيص اعرف  
 فبعضها مجرد الامكان      يكفيه كالمقول بالبرهان  
 وبعضها لا يقتضي القبول      إلا مع الامكان والهيولى  
 مثل المدبرات للأفلاك      نفوسها الكلية الزواكي  
 وبعضها الآخر يحتاج إلى      تخصصات غير ما قد فصلا  
 مثل المواليد من العناصر      وهي ثلاثة بمحصر الحاصر  
 والنوع في هذا الأخير منتشر      وعندم في الأولين منحصر  
 الوحدة والكثرة

عينية الوحدة للوجود      مشهودة عند أولي الشهود  
 فهي تدور حيثما يدور      ولا يساوي النور إلا النور  
 ولا تنافي وحدة الهوية      تمدد المفهوم لا الماهية



وليس صدقه على الكثير      صدقاً حقيقياً لدى البصير  
بل الحقيقي على الأحاد      وغيره بفرض الاتحاد  
وهي من الكثرة في التعقل      أعرف كالكثرة في التخيل  
إذ كثرة المحسوس في الخيال      والعقل للوحدة والارسال  
فصح ما في كتب القوم رسم      إذ قيل: (الوحدة ما لا ينقسم)

### تقسيم الوحدة

الواحد الحق لدى التحقيق      أحق باسم الواحد الحقيقي  
لأذجة الوحدة عين ذاته      كما عدا الوحدة من صفاته  
وكل وصف ناعتي ذاتي      مبدأه عين تمام الذات  
ثم الحقيقي على الرسوم      يوصف بالخصوص والعموم  
والواحد الشخصي أعني العددي

هو الخصوصي الذي به ابتدي

فنه ما بذاته لا ينقسم      وضعي أو مفارق كما رسم  
وما هو الوضعي مثل النقطة      فانها بذاتها منقطه

والعقل والنفس مفارقان	فكيف بالقسمة في الاعيان
ومنه ماله قبول القسمة	كالجسم والمقدار فاحفظ رسمه
فالكم للقسمة ذاتا مقتضى	والجسم قابل لها بالعرض
وما هو الواحد بالعموم	إن كان في مرتبة التقويم
فانه ذو وحدة ذاتيه	جنسية فضلية نوعية
وفاقد التقويم يدعى المرضى	كضاحك وكاتب وأبيض
والواحد الغير الحقيقي عُرف	بماله واسطة اذا وُصف
وباعتبار الاشتراك في الجبه	له اسم عندم متجهه
مجانس مماثل في الجنس	والنوع فاحفظه بغير لبس
ثم مشابه مساوٍ رُسمًا	للكيف والكم فخذ منظما
في الوضع والمضاف ما يناسب	موازٍ أو مطابق مناسب
ثم الكثير في قبال الواحد	في كل ما مرّ بقول واحد

### الاتحاد والهوية

صيرورة الذاتين ذاتا واحده      خلف محال والمقول شاهده

وليس الاتصال بالمفارق	من الحال بل بمعنى لائق
كذلك الفناء في المبدأ لا	يعني به الحال عند العقلا
إذ الحال وحدة الاثنين	لا رفع لانيته في البين
والصدق في مرحلة الدلالة	في المزج والوصل والاستحالة
فالحمل إذ كان بمعنى هو هو	ذو وحدة وكثرة فانتهوا

### تقسيم الحمل

الحمل منه أولي ذاتي	بالاتحاد في مقام الذات
والجمع وتفرق بالاعتبار	كما به نص أولوالبصائر
فالذات في الموضوع والحمول	تلاحظ بالاجمال والتفصيل
كالحد والمحدود حيث اتحدا	ذاتاً وباللحاظ قد تعددا
ومنه حمل متعارف كما	يوصف بالشائع عند الحكماء
وإنه اتحاد مفهومين	هوية في الذهن أو في العين
وإن يكن بالذات أو بالعرض	فالكل حمل ناتوي عرضي
فحمل ذاتي على ذي الذاتي	بالذات وهو شائع لا ذاتي
وحمل معنى عرضي بالعرض	والميز ما بين الجميع مفترض

وليس في المتصل الواحداني مصحح للحمل بالوجدان  
إذ ليس فيه وحدة معتبره طوراً أو طوراً لا ترى المغايرة

### تقسيم آخر للحمل

إن حمل الوصف كزيد خاطي فحمله يوصف بالتواطي  
وباعتبار مبدأ المشتق حمل بالاشتقاق في الأحق  
وليس حمل وصف اشتقائي في الاصطلاح حمل الاشتقاق  
وما هو المحمول بالحقيقة ما بالموطاة نخذ تحقيقه

### بعض أحكام الوحدة

من زعم الواحد أنه عدد لعله أراد أنه يُعد  
كيف ولكم قبول القسمه وليس للواحد هذى الوسمه  
بل هو مبدأ يقوم العدد وهو له ، لغيره لا يستند  
إذ في سواه وصمة الترجيح بلا مرجح على الصحيح  
له بضمة إلى الأشباه مراتب ليس لها تناء  
واليز في المراتب المختلفه بنفس ما غدت به مؤتلفه  
والواحد المحض مثال الواحد مبدأ كل غائب وشاهد

واللابشرط كالوجود المطلق      نخذه مرقاة اليه وارتقِ

تنعيم

لا حمل في قضية الهلية      إلا بالاتحاد في الهويه  
وإن خلا عن الوجود الرابط      إذ ليس هذا بالملاك الضابط  
فليس في الهلية البسيطة      تسلسل ولا به منوطه

التقابل وأقسامه

التصوران في الذهن معا      بهذه القيود لن يجتمعا  
تخالف ووحدة متجهه      من المحل والزاد والجهه  
منه بدت حقيقة التقابل      كما به امتاز عن التماثل  
أنواعه أربعة كما اشتهر      لكل نوع منه فصل مستطر

تقابل السلب والايجاب

تقابل الشيء ورفعهُ عُرف      بالسلب والايجاب كلما وصف  
فمن تقابل الوجود والمعدم      تقابل الايجاب والسلب اعم  
إذ يتقابل المعنى واللا معى      ولا وجودي يحاذي عدما

وليس في النقيض لل لازم مع	ملزومه إلا التنافي بالتبع
وكونه في القول والعقد فقط	حكم متين ليس فيه من غلط
ذليس للسلب ثبوت خارجي	فلم تكن نسبته في الخارج
والسلبُ مثلُ نسبة المقابلة	ثبوتُه في اللفظ او في العاقله
وليس يخلو منه شيء أبدا	والحكم في مرتبة الذات بدا
وفي القضايا صفة بالتناقض	له شرائط بلا معارض
قد تنتهي عدتها للعشره	ووحدة الحمل غدت معتبره

### تقابل عدم والملكة

سلب الوجودي عن القابل له	من أحد الأنواع للمقابلة
هو المسمى (قنية وعدما)	وعادم القوة يخلو منها
وحيث أن السلب في المحمول	قيد يسمى العقد بالمعدول
وهو حقيقي لدى الحكيم	إن يكن القبول بالعموم
في الشخص او في النوع او في الجنس	
في وقته أو لا بغير لبس	

وخصت الشهرة بالمختص قبوله بوقته والشخص

### تقابل التضاي

نوع تقابل بلا التباس	تضاي
لكنه ليس على العموم	هذا هو المشهور في العلوم
تقابل عند أولى العقول	إذ ليس في العاقل والعقول
أليس حب النفس بالمرغوب	كذلك في الحب والمحجوب
لا أنه بمقتضى طبعه	بل ما قضى البرهان بامتناعه
كذا على التضاد والتماثل	وصح صدقه على التقابل
ليس على الشائع منها يعقل	لكن على الذاتي منها يُحمَلُ
يندرج الشائع تحت الجنس	والأمر في اندراجها بالعكس

### تقابل التضاد

لغاية الخلاف أن يجتمعا	تقابل التضاد فيما امتنعا
وعند غيره أعم فأعرف	هما وجوديان عند الفلّسفي
ليس له جنس قريب فاعلما	وليس في الأجناس بل في كل ما

والخير والشر بغير مين	ليساً بجنسين ولا ضدین
وحيث أن النوع عين الفصل	فأتحدا وصفاً بغير فصل
وباعتبار غاية التباءد	ليس ل ضد غير ضد واحد
ووحدة الموضوع شرط آخر	فيخرج الجوهر وهو ظاهر
وقيل بل يكفيه وحدة المحل	فليس للخروج منه من محل

### تعميم

تقابل الواحد والكثير	أمر خفي . عادم النظير
لا لهما تكافؤ المضاف	ولا هناك غاية الخلاف
وكيف والكثرة بالآحاد	ويستحيل ذاك في الاضداد
وليس شيئاً منهما سليماً	والحصر فيها قد بدا جلياً
بل متخالفان في المفهوم	لا متقابلان بالرسوم
لكن تعدد اللحاظ يقتضي	تقابلاً بينهما بالمرض
فالواحد الملحوظ منضماً إلى	أمثاله يقابل البشرط لا



## مباحث العلة والمعلول

مصدر كل شيء او مقومته	علته والافتقار يلزمه
كذا انعدام الشيء بانعدامه	لا أنه الداخِل في قوامه
وما به الصدور فاعل وما	لأجله الصدور غاية سما
وما به الفعل بنحو القوّة	فهو هيولاه نخذ بقوّه
وما به بالفعل فهي الصورة	والحصر فيها صح بالضرورة
والشرط من مصححات الفاعل	او هو من متممات ما بل

### أقسام العلة الفاعلية

ما كان فعله بميل طبيعي	بلا شعور فاعل بالطبع
وفاعل بالقسر إن كان بلا	ميل طبيعي وعلم فعلا
وفاعل بالجبر والتسخير	فاقد الاختيار لا الشعور
وليس شأنية الاختيار في	غير الأخير وهو فارق وفي
وفاعل بالقصد والارادة	عن غرض يوصف بالزيادة

فانه الفاعل بالعناية	وإن يكن في علمه الكفايه
زيادة العلم كما قد اشتهر	ليس شرطاً عند تدقيق النظر
بالفعل فالفاعل كان بالرضا	وإن يكن رضاه محضاً قد قضى
عن نحو علم بالنظام الكامل	وليس شرطه خلو الفاعل
مع الرضا عند أولي الدرايه	فربما تتعدد العناية
فليس قسماً في قبال الكلّ	كذلك الفاعل بالتجلي
بل بالرضا أيضاً على وجه أتم	هو العناية بمنه الأعم
فليس بالدقة من عليه	لكنه إن خص بالصوفيه
بينهما حقيقة العينية	والذات مع شؤونها الذاتية
في ذاته وهو على الله شطط	ففعله شأن الذات فقط

### نحو فاعليته تعالى مجده

الحق فاعل لدى المعتزله	بالقصد والداعي إلى مافعله
وهو بلا داع بقول الأشعري	ليس الجزاف عنده بمنكر
وفاعل بعلمه العناية	بوجهه الخاص لدى المشائي

وبالرضا في مسلك الاشراق	بما يراه لا على الاطلاق
وبالتجلي لا على المروف	بل بتشأن يراه الصوفي
وكلها بمحدها مطروحه	لكن لكل وجهه صحيحه
والقصد فيه عندنا هو الرضا	فالحق مرضى وراض ورضا
وعلمه بالذات عين الذات	كذا الرضا وسائر الصفات
وهو تعالى غاية الغايات	ليس سواء غاية بالذات
ففاعل بالقصد وهو الغايه	وقصده رضاه والعنايه
كذا هو الفاعل بالتجلي	اذ منه ذاتي ومنه فعلي
ومبدأ الكل وجود كلي	بذاته له التجلي الفعلي

### تمثيل لفاعلية النفس

كل القوى وجودها في النفس	وجودها لها بغير لبس
كذا تصوراتها موجوده	بذاتها فهي لها مشهوده
فالنفس كالفاعل بالرضا لها	نخذه مبدأ لذاك المنتهى
وربما يؤثر الوم فقط	كن نخيل السقوط فسقط

من دون قصد ولحاظ غايه	فالنفس كالفاعل بالغايه
وفاعل بالقصد عن داعٍ عرض	فالفاعل عن علم وقصد وغرض
والصالح الخبير إن شرّ بدا	منه فكالفاعل بالجبر غدا
وفي الطبيعیه من قواها	بالطبع إن وافق مقتضاها
وما على الخلاف منها يجري	فالنفس فيه فاعل بالفسر

### البحث عن الغاية

الفاعل الكامل عين الغايه	فانه المبدأ والنهيه
بلا تقدّم ولا تأخر	علماً وعيناً فتبصر تبصر
والسبق واللاحق والغيريه	فيما يكون ناقص الهويه
فهو لذاك فاعل بالقوه	مستكمل بالغايه المرجوه

### دفع الشكوك عن الغاية

لكل فعل غاية حتى العيب	وهو خير في الخيال قد حدث
كذلك في العاديّ والجزاف	وفي الضروري لدى الانصاف
ينبعث الشوق عن التخيل	لغايه كما عن التعقل

والخير لا يختص بالعقلاني	بل مطلق اللذيد كالحيواني
والخير في كل بما يناسبه	دون الذي لم يتحقق سببه
فحيث لا مبدأً ففكري فلا	غاية عقلية فيما فـعـلا
ولا تكون غاية المحركة	والشوق نفس ما اليه الحركة
بل غاية الشوق على الاطلاق	فائدة تعود للمشتاق
والاتفاق المدعى في الغاية	جهالة عند اولي الدرايه (١)
فانه بمقتضى نوع السبب	لا الشخص بل به مؤداه واجب
بل هو ذاتي لشخص المقتضى	وإن يكن لنوعه بالعرض
وليس للقصد ولا الرويه	في مطلق الغاية مدخلية
بل التروي بعد فرض الغاية	لولا لم تكن له نهايه
وغاية الواحد ايضاً واحده	وغيرها توابع وزائده
فالبعض منها غاية للمقتضى	بالذات والباقي له بانعرض
وليس شرط ما تفيد الغاية	بلوغه قهراً إلى النهايه
بل للقصور او وجود المانع	تنفك غايات عن الطبائع

(١) للجهل بالأسباب في البداية : نسخة بدل .

فالموت والفساد والذبول      ليس على خلاف ما نقول  
بل في نظام الكل كل ما سبق      فوائد مقصودة على الأحق

### العلة الصورية

صورة شيء علة صوريه      لا لهيولاه بل الماهيه  
وصورة لما تحل فيه      ليست لغيره لدى النبيه  
وهي وإن راموا لها الحلولا      شريكه العلة للهيولى  
فالجوهر القدسي فاعل لها      وهذه شرط لدى اولي النهى  
وحيث أنه بها الفعلية      فهي باطلاقها حرية  
فلمفارقات ايضاً تعتبر      بل قيل للمبدأ صورة الصور  
وباختلاف ماله الفعلية      جسمية نوعية علميه  
تقال للبيئة والشكل كما      لغيرها في كلمات الحكماء

### العلة المادية

كل محل متقوم بما      يحل فيه بالهيولى وسما  
وحيث أنها محل الصورة      فهي هيولاهما على الضروره

وإنما تكون للماهية	من علل القوام كالصوره
لها القبول عند تدقيق النظر	من حيث ذاتها المطلق الصور
بلا اختصاص بالهيولى الاولى	بل هو شأن مطلق الهيولى
وعندم تنقسم الهيولى	بماله العموم وهي الاولى
وبالخصوص في هيولى الفلك	إذ نوعه منحصر كالفلكي
وغيرها لجملة من الصور	مثل العصير هكذا قد اشتهر
أما الهيولى فبمعناها الأعم	لها انقسام غير ما مر وتم
فقد تكون بانفرادها بلا	تغير أصلاً بما قد فصلا
كاللوح حيث يقبل الكتابه	ذاتاً بلا تغير أصابه
وربما يزيد بالتغير	في جوهر الذات بأمر جوهري
وذاك كالمني للحيوان	إذ يقتضي شأناً عقيب شان
وربما ينقص بالتغير	كالخشب المنحوت للسريـر
وقد تكون بزيادة الصفه	وذاك مثل الشمعة المكيفه
وربما ينقص أمر عرضي	وذاك كالأسود عند الأبيض

وقد تكون لا بالانفراد      وذلك كالأحاد للأعداد  
إذ بانضمامها بلا تفيير      كان لها مراتب الكثير  
وما مع التغير في الشؤون      فذلك كالأجزاء للمعجون

### الأحكام المشتركة بين العلل الأربع

لمطلق العلة أحكام كما      قد فصلت في كلمات الحكماء  
جزئية تكون أو كليها      وما له القوة والفعليه  
ذاتية أو عرضية وما      له الخصوص والعموم فاعلموا  
بسيطة تكون أو مركبة      في قربها وبعدها مرتبة

### بعض الأحكام المتعلقة بالعلة الجسمانية

تجدد القوى الطبيعية في      وجودها وفعلها غير خفي  
فهي بتلك الحالة الموصوفة      بالمدمين دائماً محفوفة  
ومقتضاه عندنا التناهي      في فعلها وذاتها بما هي  
والوضع في مرحلة التأثير      في مثلها شرط لدى البصير  
إذ فعلها كذاتها وضعي      فالوضع في تأثيرها مرعي



وحيث لاوضع فلا تأثير في      مفارق لها تأمل تعرف  
والأمر سار في الهيولى البهية      وهكذا في الصورة المقومه

### الأحكام المشتركة بين العلة والمعلول

إن تمت العلة فالمعلول	بلا تخلف له الحصول
وفي سواها ليس في التخلف	خلف بلا منع ولا تكلف
وليس يبقى بعدها المعلول	إلا المعدّ فالبقا معقول
والأحدي الذات ليس يقتضي	تكثرًا بالذات بل بالعرض
إذ ذاته حيثية عليه	فلم يحجز تعدد الحيثية
لذلك لا يصدر إلا الواحد	عن واحد والعقل نعم الشاهد
كذلك المعلول بالذات فلا	يقبل علتين عند العقلا
فإن معلولية المعلول	حيثية الذات بلا حلول
ولا وجوبان لو اُحد لما	فيه من الخلف على ما علما
فغير معقول صدور الواحد	عن غير واحد بقول واحد
ثم من المسلم المقبول	تضاييف العلة والمعلول

ولا ينافي عدم العلية	في المتضايين بالكلية
والدور باطل ويكفي في الوسط	علية الشيء لنفسه فقط
وليس للغاية من عليه	لنفسها كي تبطل الكليلة
وجودها العلمي علة وما	في العين معلول بقول الحكماء
والقول في استحالة التسلسل	مفصل فنكتفي بالجمل
وليس في أدلة الأصحاب	أجل مما قاله الفارابي
ومقتضاه ان كل السلسلة	في الحكم كالواحد لا علة له
إذ كل ما بالغير موقوف على	ما هو بالذات بحكم العقلا
فينتهي الكل على هذا النمط	حتماً إلى ما هو علة فقط
ومطلق القبول لا ينافي	حقيقة الفعل لدى الانصاف
بل التنافي بين الانفعال	والفعل لا غير بلا إشكال

## ( مباحث الجواهر والاعراض )

( تعريف الجواهر وأقسامه )

ما كان موجوداً ولا يفتقر	عيناً إلى الموضوع فهو جوهر
ثم المحل أن يكن له الغنى	عما هو الحال فموضوع هنا
فلا له عند ولا اشتداد	في جوهر الذات كما أفادوا
ولا ينافي القول بالتشكيك في	وجوده عند الحكماء
بل صح عندنا وقوع الحركة	في جوهر الطبيعة المشتركة
وأنه جنس مقوم لما	يكون تحته وليس لازماً
فنه عقلي ومنه نفسي	جسم وجزءاء بغير لبس
والعقل ذاك الجوهر المجرد	ذاتاً وفعلاً وبه يحدد
والنفس كالعقل هو المفارق	في الذات دون الفعل وهو فارق
والحال والمحل قد تقدما	والجسم بالجزئين قد تقوما

## تعريف العرض

العرض الموجود في الموضوع	والتابع الناعت للمتبوع
وهو من العروض والحلول	فليس جنساً هو للمقولي
إذ العروض لازم الوجود	فليس بالذاتي للموجود
فما هو الحال هي المقولة	وهي من الطبائع المحمولة
أما المقولات فتلك تسع	كم وكيف جـدة ووضع
متى وأين فعل انفعال	ثم إضافة ، كذا يقال
وليست النسبة في النسبيه	جنساً لها فانها حرفيه
ولم تكن ماهية مقوله	ما لم تكن طبيعة محموله
وعند بعضهم تعد الحركة	أيضاً من الطبائع المشتركة
وعندنا نحو من الوجود	خارجة ذاتاً عن الحدود

## الكم

الكم ماله قبول القسمه	بالذات لا بالغير فاحفظ رسمه
وقيل ما يمكن ذاتاً أن يعد	بواحد وهو له أحسن حد

فنه ذو حد فكم متصل	ومنه ما ليس له فنفصل
وذو اتصال منه ذو قرار	ذاتاً ومنه عادم القرار
وذو القرار منه كالتعليمي	والسطح والخط لدى الحكيم
وعادم القرار كالزمان	وليس للزمان فيه ثان
واختصت الكمية المنفصلة	بالعدد المفروض أن لاحدله
وليس للعروض والتقويم	ضدية فيه على العموم
وما يرى فيه من الضديه	فليس في حيثية الكمية
والاتصال ضد الانفصال	فالنوع كالفصل بلا إشكال
ولا ينافي عدم الضديه	في كل نوع أحسن الرويه
ونفي الاشتداد لا ينافي	ثبوت مثله لدى الانصاف
وباعتبار ما يسمى سلماً	تناهي الابعاد غداً مسلماً
وبالموازاة وبالتطبيق	وغيرها عند اولي التحقيق

### الكيف

ما ليس فيه قسمة ونسبه بذاته كيف بغير ربه

ولا اعتبار للقرار فيه	إذ لا يعم الصوت بل ينفيه
أنواعه بحكم الاستقرار	أربعة في أحسن الآراء
فبعضها يختص بالنفوس	وبعضها يوصف بالمحسوس
وبعضها كيفية مدعوه	في الباب بالقوة واللاقوه
وبعضها ما يعرض الكمية	فهذه أنواعها الأصلية

### الكيفيات النفسانية

ما يعرض النفس من الصفات	كيف حقيقي لها بالذات
أشرفها العلم على المشهور	وعندنا نحو وجود نوري
بل هو مطلق الحضور عندنا	كان الحضور واجباً أو ممكناً
كذا الحصولي أو الحضور	كلاهما نحو من الحضور
والاختلاف باختلاف الحاضر	بوحدۃ الحضور غير ضائر
فإن يكن معنى من المعاني	فهو حصولي لدى الأعيان
وإن تكن ذات لنفس ذاتها	فهو حضوري لدى أولى النعمى
كذلك المعلول عند العلة	يدعى حضورياً لدى الأجله

وإذ كونه حيثية الربط فقط	وليس في الحضور أقوى منه قط
وحيث كان علة للفعل	سمي في اصطلاحهم بالفعل
كالعلم في الفاعل بالعناية	فانه يفيد تلك الغاية
والانفعالي هو العلم بما	ليس بعمل له إذ وسما
وما عداها بلا إشكال	ليس بفعل ولا انفعالي
كعلم كل عالم بذاته	وكل ما في النفس من صفاته
ومنه واجب كعلم الواجب	ومنه ممكن وغير واجب
فنه جوهر كعلم العقل	بذاته فهو وجود عقلي
كذا من الجوهر علم النفس	بذاتها فهو وجود نفسي
ومنه ما يدعى لديهم بالعرض	وهو خلاف الحق حتى بالعرض
وليس للموصوف بالاجمالي	للعلم بالقوة من مجال
بل هو بالفعل بنحو الوحدة	والجمع مقتضى الوجود وحده
والعقل معها زيد في بساطته	زيد على التحقيق في احاطته
وعدت القدرة من صفاتها	وليس لازماً لحد ذاتها
بل ربما تكون نفسانية	وربما تكون جسمانية

فقوة النفس على أفعالها	كيفية تعدد من أحوالها
وليس من صفاتها قوى البدن	إلا بالانطواء في وجه حسن
وما يصح معه الصدور	واللاصدور حدها المشهور
وليس في الواجب من إمكان	فلا يعم قدرة الرحمن
بل كونه بحيث إن شاء فعل	وهو كذا لذاته عز وجل
وعدت الإرادة المرجحة	كيفية بعد اعتقاد المصلحة
أو أنها نوع من العلم كما	في المبدأ الأعلى بقول الحكماء
والحق أنها على العموم	تغاير الصفات في المفهوم
مفهومها الحب على الإطلاق	ولا ينافي وحدة المصداق
والعقل في التعبير عنها قد قضى	بالشوق تارة وأخرى بالرضا
والحب فينا صفة نفسيه	وفيه عين ذاته القدسيه
وأخلق مبدأ لما يراد من	غير صعوبة على رأي قن
فبدأ الخير فضيلة وما	يستلزم الشر رذيلة سما
والأصل في الفضائل المهمه	شجاعة وعفة وحكمه
وجمع الكل هي المداله	يحوز الإنسان بها كماله



وهذه المنزلة الرفيعة	أخص مما هي في الشريعة
وهذه مراتب الأوساط	بنسبة التفريط والافراط
وكل حد وسط في البين	فضيلة بين رذيلتين
فالخلق بين الجن والتهور	شجاعة عظيمة في الخطر
وهكذا بين الخمود والشره	صيانة وعفة مشتهره
وما هي الحكمة والنباهه	يقابل الحدة والبلاهة
وفي قبال الجور من كل طرف	عدالة لها نهاية الشرف

### الكيفيات المحسوسة

ما كان محسوساً كما يقال	إما انفعالي او انفعال
واشتركا في الانفعال مطلقا	وفي الرسوخ والثبات افتراقا
فسمي الأول باسم الجنس	حيث خلا عن شبه ولبس
وباعتبار سرعة الزوال	يدعى الأخير باسم الانفعال

والنقص في اللفظ دليل النقص في

معناه من حيث الرسوخ فاعرف

وقيل لبس ما وراء الشكل  
 فنه ما يكون كيفاً مبصراً  
 واللون ثابت وليس النور  
 والنور في المشهور كيف زائد  
 ومنه ما يكون مسموعاً كما  
 يحدث من تموج الهواء  
 لا شك في وجوده التدريجي  
 وقد يكون الصوت ذا كيفية  
 وهي له كالفصل دون الكيف  
 ينتظم الكلام منها ثم لا  
 ومنه ملموس له أنواع  
 والقول في تحقيق هذى المسألة  
 اصولها حرارة محسوسة  
 ثقل وخفة ، وما عداها  
 ولازم الحرارة التفريق  
 كيف ، وُرد بامتناع الحمل  
 كاللون والنور على ما اشتهرا  
 شرط الثبوت بل به الظهور  
 وكونه جسماً خيال فاسد  
 في الصوت بالتحقيق لا توها  
 لقرع او قلع بلا مرآة  
 وليس عين القرع والتموج  
 توجب ميزه عن البقية  
 سمي باعتبارها بالحرف  
 كلام غيره بحكم العقلا  
 وقد جرى في بعضها النزاع  
 مفصل في الكتب المفصلة  
 برودة رطوبة ييوسه  
 كان الى الاصول منهاها  
 والجمع والتصعيد والترقيق

الوصل والفصل بلاصعوبة	وقيل إن لازم الرطوبه
والكل جيد لدى التأمل	وقيل بل سهولة التشكل
بالطبع ثقل ليس نفس الميل قط	ومقتضى الميل إلى حد الوسط
ومنه قسري ومنه نفسي	والميل طبعي بغير لبس
يسري إلى الطبايع المشككة	وحيث كان مبدأً للحركة
يعرف من بسائط الطعوم	ومنه ما يوصف بالمطعوم
حرافة ملاحاة. دسومه	تسعة أنواع لها معلومه
تفاهة عفوسة. ثبوضه	مرارة. حلاوة. حموضه
لكل واحد لديهم عمل	فالحار والبارد والمعتدل
لطيف او كثيف او معتدل	وما هو القابل والمنفعل
تنتج تسعة لها الوراثة	ثلاثة تعمل في ثلاثه
ليس لكل نوع اسم صالح	ومنه مشوم هي الروائح
بانها طيبة أو منتنه	وإنما أنواعها مبينه

## الكيفيات الاستعدادية

قوة الانفعال والمقاومة	كيف والاستعداد ووصف وسمه
لا مطلق القوة بل كمالها	تقوى لأحدى الحالتين حالها
وليس أيضاً قوة الإيجاد	داخلة في الكيف الاستعدادي
واللين منه لا من اللسيه	ولا من المختص بالكميه
وهو وجودي لدى المصابه	كما على التحقيق في الصلابه

## الكيفيات المختصة بالكيات

ما اختص بالكم من الكيفيه	بألذات من عوارض الكميّه
ويعرض الجسم بتلك الواسطه	وهو لهذا النوع خير ضابطه
والمستدير ثابت محقق	كالمستقيم عنه لا يفرق
وليس ما بينهما ضديه	بل متخالفان في النوعيه
والشكل ما أحاطت الحدود به	وهو مشكل لدينا فانتبه
بل هو نفس هيئه المقدار	كيف له بهذا الاعتبار
ومنتهى الحدين عند الملتقى	زاوية وهي على ما سبقا

والخلقة الشكل مع اللون فلا معنى مقولي سوى مافصلا  
والجمع ما بين المقولتين لا يقتضي مقولة في البين  
وما يكون من عوارض العدد كالزوج والفرد من الكيف يعد

### الملك والجدة

الملك هيئة لما أحيط به حاصلة من المحيط فانتبه  
ينتقل المحيط بانتقاله به يكون الأين في قبالة  
وليس عين نسبة التملك بل حالة نسبية كما حكي  
فنه كالحيوان في إهابه ومنه كالإنسان في ثيابه  
والملك ليس فيه جل وعلا مقولة فانه لن يعقلا  
بل هو عين فعله الاطلاق إضافة توصف بالاشراق  
كذلك الملك بالاعتبار فانه مضاف اعتباري

### الوضع

الوضع هيئة بغير مين تعرض للجسم بنسبتين  
ما بين الاجزاء الى جهاتها لا نسبة الاجزاء في ذواتها

ففيه بالطبع ولا بالطبع      فعلاً وقوة بغير منع  
وليس للنقطة والمقدار      وضع مقولي على المختار  
ويقبل الشدة والضعف كما      يجري التضاد فيه عند الحكماء

### متى

متى لكل كائن في ذاته      كون زماني ومن حالاته  
متاه عين كونه الزماني      لا نسبة الشيء إلى الزمان  
وهو يعم الكون في الزمان أو      في طرف منه على ما قدرأوا  
ومنه ما يكون كالتقطيعه      ومنه أيضاً كالتوسطيه  
موضوعه الطبيعة السيّالة      من جوهر أو عرض أو حاله

### الآن

الآن كون خاص في المكان      يعرض للموجود في الأعيان  
وليس عينه على الإطلاق      فانه يزول وهو باق  
ففيه نوعي ومنه جنسي      ومنه شخصي بغير لبس  
ويجري الاشتداد في أنواعه      كذلك التضاد من طباعه

## في مؤلفي الفعل والانفعال

الفعل كوز الجوهر الجسماني	مؤثراً آناً عقيب آن
والانفعال حالة التأثير	آناً فآناً لا قبول الاثر
وليس شيء منهما ذهنياً	بل كان كل منهما عينياً
جعلها يجعل موضوعها	بلا تسلسل كما توها
والاشتداد قيل فيهما يقع	وليس بالذات ولكن بالتبع
كذلك التضاد فهو للأثر	ومنه ايضاً فيهما قد اشتهر

## الاضافة

تكرر النسبة في المضاف	مقوم له بلا خلاف
منه حقيقي هي الاضافه	فانها بذاتها مضافه
ومنه ما يوصف بالمشهوري	كالأب والابن على المشهور
وهو من الحقايق اليمينيه	ليس من العوارض الذهنيه
لكنه لا بوجود مستقل	وكيف وهو بالقياس قد عقل
والانعكاس لازم الاضافه	ولو بحرف نسبة مضافه

والطرفان المتضايقان	في كل شأن متكافئان
في الجنس والنوع وفي الشخصيه	كذلك في القوة والفعليه
كذلك العموم والخصوص	والحكم في أشباهها منصوص
والاتصال في الزمان يجدي	في السبق واللاحق منه عندي
وليس للواجب في صفاته	مقولة أصلاً لقدس ذاته
بل الاضافيات عنوانيه	ليست من الاعراض الامكانيه





# (الالهيّات)

( إثبات واجب الوجود )

ما كان موجوداً بذاته بلا	حيث هو الواجب جل وعلا
وهو بذاته دليل ذاته	أصدق شاهد على إثباته
يقضي بهذا كل حدس صائب	لو لم يكن مطابقاً للواجب
لكان إما هو لا متناعه	وهو خلاف مقتضى طباعه
أو هو لا افتقاره إلى السبب	والفرض فرديته لما وجب
فالنظر الصحيح في الوجوب	يفضي إلى حقيقة المطلوب
والوجود تارة نفسه	من حيث الاستقلال في الهويه
وتارة حيثية الربط فقط	وامتنع الربط ولا نفسي قط
لا للزوم الدور والتسلسل	بل للزوم الخلف بالتأمل
إذ ما فرضناه من الربطيه	حيثية الذات فلا عليه

توحيده تعالى من حيث وجوب الوجود

ما لم يكن وجود ذات الواجب      صرفاً ومعضماً لم يكن بواجب

إذ كل محدود بمحد قد غدا	مفتقراً والخلف منه قد بدا
وليس صرف الشيء إلا واحدا	إذ لم يكن له بوجه فاقدا
فهو لقدس ذاته وعزته	صرف وجوده دليل وحدته
ومنه يستبين دفع ما اشتهر	عن ابن كمونة والحق ظهر

### توحيدہ تعالیٰ من حیث الصانعۃ

وجوبہ لذاتہ القدسیّہ	بعین الاستقلال والنفسیہ
وما سواه ممکن تعلتی	ومحض ربط بالوجود المطلق
مبدأ الممكن واحد بلا	توقف علی استعالة الخلا
والربط فی مرحلة الشهود	عین ظهور واجب الوجود
ولا یمد فی قبال الظاهر	ظهوره فضلاً عن المظاهر
لہ كما عن عین أهل المعرفة	ینونة مضافة إلى الصفه
لا أنها ینونة بالعرزہ	كما به نصّ إمام اللہ
فالحق موجود علی الحقیقہ	لا غیرہ فی هذه الطریقه
وفعلہ وهو تجلی نوره	تشان الظاهر فی ظهوره

لأنه تشأن الذات بما يقابل الوجود عند الحكم  
وهذه حقيقة التوحيد قرّة عين العارف الوحيد

### بساطته تعالى

بساطة الوجود فيما قد سبق ثابتة فصرفه بها أحق  
وليس للواجب من ماهيته فيستحيل مطلق الجزئية  
إذ لازم الكل افتقار الذات وهو مناف للوجوب الذاتي  
فجل شأنًا وبه العقل قضى من أن يكون جوهرًا أو عرضًا  
وجوده ووصفه الكمال كلاهما صرف بلا إشكال  
ليس له مشارك في الذات كلاً ولا في مطلق الصفات  
فمقتضى وجوبه لذاته وجوبه في الكل من جهاته

### تقسيم صفاته تعالى

صفاته الكاملة العلية إما ثبوتية أو سلبية  
بها تجلت لأولى الكمال مراتب الجلال والجمال  
والحق ذو الجلال والإكرام بالاعتبارين بلا كلام

ثم الثبوتية من صفاته	إما شؤن فعله او ذاته
فما يكون من شؤن الذات	كالعلم والقدرة والحياة
هي الحقيقية عند الحكماء	وتلك عين الذات ايضاً فاعلموا
وما يكون من شؤن فعله	فانه كخلقهم وجعله
هي الاضافية وهي واحدة	وهي على الذات لديهم زائده
لا توجب السلوب كثرة ولا	حدّاً لها وإن تكن بشرط لا
بل هي سلب مطلق النقصان	كسلب الافتقار والعدم مكان

### إثبات الصفات الثبوتية

كل كمال كان للموجود	فثبت لواجب الوجود
وما يسمى صفة الجمال	لا شك أنه من الكمال
ومثله فيه تعالى شأنه	يكفيه في وجوبه إمكانه
كيف ولا كمال للذوات	بلا وجود كامل بالذات

### عينية الصفات الحقيقية

شؤن عين الذات من صفاته      تجليات ذاته      لذاته

فإنه حقيقة الحقائق	في غيب ذاته بوجه لائق
وليس ماعدا الوجود للصفة	حقيقة فانظر بعين المعرفة
وحيث أنه وجود محض	فكونه كل الوجود فرض
فهو بنفس ذاته لذاته	مطابق لكل من صفاته
ومقتضى زيادة الصفات	هو اخلو في مقام الذات
ويستحيل فيه الاستكمال	كيف ومنه ينشأ الكمال
وهكذا نيابة المعتزلي	عن الصواب عندنا بمعزل

علمه تعالى بذاته

تجرد الواجب من صفاته	فـذاته حاضرة لذاته
وليس للحضور والشهود	معنى سوى حقيقة الوجود
وهو تعالى للوجوب الذاتي	مبدأ كل عالم بالذات
فذاته أحق بالحضور	لذاته إذ هو نور النور
ووحدة العالم والمعلوم	بمقتضى التضاف المرسوم
بل هو علم لصحيح النقل	أني على طبق صريح العقل

## علمه تعالى بما سواه

بكل معلولاته محيطه	صرف الوجود ذاته البسيطة
كلُّ الوجود كله الوجود	فانه كما اقتضى الشهود
والذات عين هذه الحثيه	وهو له العلية الذاتيه
حضور ذاته على رأي قن	فبدأ السكل ينال الكل من
تُعلم إذ لها وجود عرضي	لكن ماهياتها بالعرض
فلا أتم منه في العلميه	وعلمه صرف على العينيّه
حقيقة الحقائق العينيّه	فداته بمقتضى الجمعيه
إذ ليس للجهل هنا سبيل	وصرف علمه له التفصيل
كما ذكرنا أصدق الأقوال	والقول بالتفصيل في الأجمال

## علمه تعالى الفعلي بعد الإيجاد

أقوى حضور آمنه عند العقلا	إيجاده عين ظهوره فلا
وربما يدعى بعلم فعلي	هذا حضور في مقام الفعل
والفرق معلوم بغير منع	فكل موجود بنحو الجمع

وجوده علماً وعيناً واحداً فعله الفعلي نعمتٌ زائد

مراتب علمه تعالى مجده

عناية الواجب علم ذاتي	بما سواه في مقام الذات
قضاؤه علومه الفعلية	في القلم الأعلى غدت مطوية
والقلم الأعلى في الاصطلاح	عقل العقول أعظم الأرواح
وسائر الأقلام والعقول	علومه بالفرق والتفصيل
ولوح تلك الصور العقلية	نفس لها العموم والكلية
وهي محل قابل للصور	ولوحها المحفوظ عن تغير
وعالم المثال لوح القدر	بالفرق لا بالجمع نقش الصور
وهو كتاب المحو والاثبات	ومنه عنوان البداء آت
والصور الكونية الجزئية	أخيرة المراتب العلمية

قدرته تعالى

قدرته بحيث إن شاء فعل وهي له ثابتة من الأزل  
إذ ليس قوة ولا إمكان في ذاته فانه نقصان

بل النعوت، كلها فعليه      للذات بالضرورة الذاتية  
 وليس في الوجوب من إيجاب      لبعده جداً عن الصواب  
 بل هو في قبال الاختيار      لا وصف الامكان على المختار  
 والاختيارية بالكليته      بالعلم والقدرة والمشيئة  
 لا دخل للوجوب والامكان      في الاختيارية بالبرهان  
 فهو بنفس ذاته قدير      من نور ذاته يفيض النور  
 والاختيارية في الافاضة      كالعلم عين ذاته الفياضة  
 وقدرة الواجب صرف القدره      فهي محيطه بكل ذرّه  
 ليس انتهاء كل قدرة إلى      قدرته جبراً كما قد أشكلا  
 والفعل موصوف بالاختياري      لا الاختيار تحت الاختيار  
 ونسبة الایجاد كالوجود      وربطه كربطه المشهود  
 ودعوى الاستقلال في الایجاد      شرك فلا تفويض للعباد  
 فصح لا جبر ولا تفويض بل      بينهما أمر وإن دق وجل  
 إرادته تعالى شأنه

إرادة الواجب حب ورضى      لا الشوق فالعقل بمنعه قضى



مفهومها يغاير العلم بما	هو الصلاح عند جل الحكماء
وإنما الوحدة والعينية	في واجب الوجود في الهويته
والمبدأ الكامل خير محض	وحب صرف الخير حتم فرض
فذااته محبوبة لذاته	ومنه حبه لمعلولاته
وحبها بعين حب الذات	بالجمع لا بالفرق حب ذاتي
وحبها بالفرق حب فعلي	فانه كالعلم عين الفعل
وهذه مشيئة فعلية	غيرية الذات لها جليته
والحكم بالحدوث في الاخبار	في مثلها جار بلا إنكار
وليست الارادة الذاتية	في موقع التكليف تشريعية
إذ المراد في مقام ذاته	ليس سوى الذات ومعلولاته
والأمر والنهي على القول الأسد	

إرادة عزيمة كما ورد	
والفعل بالارادة العزمية	يراد لا الذاتية الحتمية
وحيث أن الذات مرضي بها	ففعلاً كذا لدى اولى النهي
وهو وجود مطلق كما وصف	وكونه خيراً بديهياً عُرف

ولا يكون الشر إلا عدما	فليس بالذات مراداً فاعلموا
وعالم الأمر هو القضاء	لا بدع في أن يجب الرضاء
إذ هو نور لا تشوبه الظلم	فكله خير على الوجه الأتم
وعالم الخلق هو المقضي	فالفرق ما بينهما مرضي
فانه تصحبه الشرور	ففي الرضا بحمدّه المحذور

إنه تعالى غاية الغايات

إن النظام الحسن الامكاني	طبق النظام الكامل الرباني
فانه ظهور صرف النور	فليس أجلى منه في الظهور
وكل مصنوعاته بديعه	وفي الجميع حكّم منيعه
وغاية الكل الذي سواها	إنّ إلى ربك منتهاها
والقصد من نفي زيادة الغرض	ليس على الاطلاق حتى بالعرض
بل نفي كل غاية بالذات	وحصرها في غاية الغايات
فان فرض غاية سواء	نقص كمال عزّه يأباه
وليس يجدي غرض الايصال	للنفع في خذور الاستكمال

أوتقصه أو هو لا اقتضاه	إذ هو إما يقتضي كماله
وهو تعين ولا معين	وماعدا الأخير نقص بين
صرف عناية ومحض جود	فكل فعل واجب الوجود

### حياته تعالى

أشرف مما هو في بريته	حياته كعلمه وقدرته
وكل تركيب أو امتزاج	يجلّ عن كيفية المزاج
والفعل في الكل بالاشتراك	بل الحياة مبدأ الإدراك
تفاوت المصداق، فالم سوم	ولا ينافي وحدة المفهوم
في غيره كيفية كما اشتهر	ففيه عين مبدئية الأثر

### بصره وسمعه تعالى شأنه

إذ هو موجود له ما يبصره	شهوده للمبصرات بصره
وإن يكن تفاوت أطواره	ونيل كل مبصر إبصاره
يحقق السمع له فانتبه	كذا ارتباط كل مسموع به
بكل جزئيات معلولاته	والكل غير علمه في ذاته

والذوق والشم كما في اللمس      كمال حيوان بغير لبس  
ليست من الكمال للوجود      فلم تكن لواجب الوجود

كلامه تعالى شأنه

إن الكلام فيه ذوشئون	فنه ما لفيه المكنون
وهو ظهور ذاته للذات	يُدعى لدينا بالكلام الذاتي
يعرب عن حقايق مكنونه	في ذاته عن غيره مصونه
ومطلق الكلام في المشهور	ما هو معرب عن الضمير
فليس في دعوى الكلام النفسي	وفي قيامه به من بأس
لكنه ليس مراد الأشعري	فانه بمثله لم يشعر
ومنه فعلي له مراتب	معربة عما اقتضاه الواجب
إذ كل فعل عند أهل المعرفة	يعرب عن مكنون إسم أو صفة
وفعله كلامه كما ورد	وهو لهذا المدعى خير سند
وهذه المراتب العلية	أتمها حقايق عقلية
هي الحروف العاليات وهي لا	ترى لها نقصاً ولا تبديلاً

والملكوت كلماتٌ محكمه      وكل ما في الملك ايضاً كله  
فعالم النفوس أسماء وما      في عالم الأجسام أفعالاً سما  
ومنه لفظي ومنه كتيبي      وكل واحد كلام الرب

### الفرق بين الكلام والكتاب

بين الكلام منه والكتاب      فرق لدى العارف باللباب  
فكل موجود من الكلام      من جهة الصدور والقيام  
والكل من حيثية القبول      كتابه عند اولي العقول  
وباعتبار عالم الأمر فقط      كلامه فانه بلا وسط  
وعالم الخلق كتاب محض      والجمع في ذي الجهتين فرض  
والكلام باعتبار الجمع      والفرق وصفان بغير منع  
فباعتبار الجمع بالقرآن      يُدعى كما في الفرق بالفرقان  
وجوده الجمعي في أعلى القلم      فيه انطوى كل العلوم والحكم  
وجوده الفرقي والتفصيلي      في غيره من سائر العقول  
وإن في دائرة الوجود      قوسين للنزول والصعود  
وبالنبي المصطفى والآل      قد خُتمت دائرة الكمال

وأول المراتب العقليه هي الحقيقة الحمديه  
فأوعاه قلبه مما وعى يكون قرآنًا وفرقانًا معا  
وغيره ليس على هذا النمط بل كل ما أوتي فرقان فقط  
ولاختصاصه به كما علم يقول: أوتيت جوامع الكلم  
وقد ختمت هذه المقالة \* \* \* باسم النبي خاتم الرساله  
فيا من اصطفاه من بريته وخصه بعلمه وحكمته  
صل على محمد وعترته ورآه في سره وسيرته  
تمت على يد ناظمها الجاني محمد حسين النجفي الاصفهاني في ٢٩  
ربيع الأول سنة ١٣٥١ م

### استدراك

في ص ٤٦ س ١٠ جاء الشطر الأول على طبق النسخة المنسوخة  
للطبع هكذا : « وليس شيئاً منها سليباً » بنصب شيئاً . وبعد ذلك  
وجدناه في نسخة خطية أخرى هكذا : « وليس شيء منها سليباً »  
برفع شيء وهو أصح ، وإن كان نصبه له وجه بعيد .  
وبهذه المناسبة نسجل أسفنا أننا لم نحصل حين التصحيح  
على النسخة الأصلية بخط الناظم رحمه الله . ( المصحح )

## فهرس ثحفن الحكفم

الموضوع	الصفحة
ترجة المؤلف . . . . .	٣
مقدمة المؤلف . . . . .	٩
تعرف الوجود . . . . .	١٠
اصالة الوجود - اشتراك الوجود . . . . .	١١
زيادة الوجود على الماهية - الواجب لاما هية له - حقيقة	
الوجود تشكيفية واحدة . . . . .	١٢
إثبات الوجود الذهني . . . . .	١٣
المقول الأول والثاني عند الحكفم والميزاني - تقسيم	
الوجود والعدم الى المطلق والمقيد . . . . .	١٥
الأحكام السلبية للوجود - تكثر الوجود بالتشكفك وبالماهية	١٦
المعدوم ليس بشيء . . . . .	١٧
عدم التمايز في الاعدام - امتناع اعادة المعدوم . . . . .	١٨
دفع شبهة المعدوم المطلق . . . . .	١٩
مناط الصدق في القضايا . . . . .	٢٠
أقسام العمل وما هو معمول بالذات . . . . .	٢١
تقسفم الوجود إلى المحمولى وغيره . . . . .	٢٢
مواد القضايا وجهاتها - الجهات اعتبارية . . . . .	٢٣

٢٤	أقسام الجهات - مباحث خاصة بالامكان .
٢٧	نفي الأولوية الذاتية والغيرية - الامكان الاستعدادي
٢٨	( الحدوث والقدم ) . . . . .
٢٩	مرجح حدوث العالم فيما لا يزال . . . . .
٣٠	أقسام السبق واللاحق - ملاك السبق بأقسامه .
٣١	القوة والفعل وأقسامهما . . . . .
٣٢	سبق القوة على الفعل وعدمه . . . . .
٣٣	( الماهية ولو احقها ) . . . . .
٣٤	اعتبارات الماهية . . . . .
٣٥	بعض أحكام أجزاء الماهية . . . . .
	إن حقيقة النوع فصله الأخير - كيفية التركيب في
٣٦	الأجزاء الحدية - خواص الأجزاء . . . . .
٣٧	لزوم الحاجة بين أجزاء المركب - التشخيص . . . . .
٣٨	أنحاء التشخيص - الوحدة والكثرة . . . . .
٣٩	تقسيم الوحدة . . . . .
٤٠	الاتحاد والهوية . . . . .
٤١	تقسيم الحمل . . . . .
٤٢	تقسيم آخر للعمل - بعض أحكام الوحدة . . . . .



٤٣	تتميم . . . . .
٤٣	التقابل وأقسامه : تقابل السلب والایجاب
٤٤	تقابل العدم والملکة . . . . .
٤٥	تقابل التضایف - تقابل التضاد . . . . .
٤٦	تتميم . . . . .
	( مباحث العلة والمعلول )
٤٧	أقسام العلة الفاعلية . . . . .
٤٨	نحو فاعليته تعالى بحده . . . . .
٤٩	تمثيل لفاعلية النفس . . . . .
٥٠	البحث عن الغاية - دفع الشكوك عن الغاية . . . . .
٥٢	العلة الصورية - العلة المادية . . . . .
	الأحكام المشتركة بين الملل الأربع - بعض الأحكام
٥٤	المتعلقة بالعلة الجسمانية . . . . .
٥٥	الأحكام المشتركة بين العلة والمعلول . . . . .
	( مباحث الجواهر والاعراض )
٥٧	تعريف الجوهر وأقسامه . . . . .
٥٨	تعريف العرض - الكم . . . . .
٥٩	الكيف . . . . .
٦٠	الكيفيات النفسانية . . . . .
٦٣	الكيفيات المحسوسة . . . . .

٦٦	الكيفيات الاستعدادية - الكيفيات المختصة بالكيفيات
٦٧	الملك والجدة - الوضع . . . . .
٦٨	متى - الأين . . . . .
٦٩	مقولات الفعل والانفعال - الاضافة . . . . .
	( الالهيات )
	إثبات واجب الوجود - توحيده تعالى من حيث
٧١	وجوب الوجود . . . . .
٧٢	توحيده تعالى من حيث الصانعية . . . . .
٧٣	بساطته - تقسيم صفاته . . . . .
٧٤	إثبات الصفات الثبوتية - عينية الصفات الحقيقية . . . . .
٧٥	علمه تعالى بذاته . . . . .
٧٦	علمه بما سواه - علمه الفعلي بعد الایجاد . . . . .
٧٧	مراتب علمه تعالى مجده - قدرته . . . . .
٧٨	إرادته تعالى شأنه . . . . .
٨٠	إنه تعالى غاية الغايات . . . . .
٨١	حياته - بصره وسمعه تعالى . . . . .
٨٢	كلامه تعالى شأنه . . . . .
٨٣	الفرق بين الكلام والكتاب . . . . .
٨٤	الخاصة - استدراك . . . . .
٨٥	القهرس . . . . .